

## إعلان كوالالمبور

### رؤية منتدى كوالالمبور للانتقال الديمقراطي الناجح

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين وبعد فهذا إعلان إسطنبول الصادر عن منتدى كوالالمبور لفكر والحضارة وهو أحد مخرجات المؤتمر الرابع للمنتدى الذي المنعقد في إسطنبول خلال الفترة من ١٣-١٥ أبريل نيسان من العام ٢٠١٨م. وكان موضوعه الانتقال الديمقراطي الأسس والآليات. وقد حضره نخبة من المفكرين والمثقفين من أبناء الأمة من دول متعددة من العالم الإسلامي وقدمت فيه عدة أوراق ودراسات، وجرت حوارات ومدخلات قيمة شكلت إضافة نوعية للأبحاث والأوراق المقدمة، ويتضمن هذا الإعلان خلاصة لما توافق عليه المؤتمر وأعضاء المنتدى ويمثل الرؤية التي يتبناها المنتدى في عملية الانتقال الديمقراطي. وفيما يأتي نص الإعلان:

يؤمن أعضاء منتدى كوالالمبور بما يأتي:

- لقد كرم الله الإنسان وفضله بغض النظر عن دينه وجنسه ولونه، فقد قال تعالى " ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً" فالإنسان كل الإنسان مكرم بإنسانيته. - ومن مظاهر التكريم الإلهي للإنسان، ما منحه له من الحرية: حرية في اعتقاده، وحرية في فكره وحرية في قناعاته، وحرية في اختياراته السياسية والقاعدة في ذلك قوله تعالى: " لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم"

- ومن أبرز الحريات التي تقرها القواعد الكلية في النظام السياسي الإسلامي: حرية الإنسان في اختيار من يحكمه، وحقه في مراقبة أدائه، ومحاسبته، والمطالبة بعزله، إن رآه غير صالح للحكم. فالسلطة للأمة. وقد تجلّى ذلك في صور متعددة من أشكال اختيار الحاكم في المرحلة الراشدة من الحكم الإسلامي والتي كانت مرجعيتها جميعاً الأمة.

- يؤمن أعضاء المنتدى بأن الديمقراطية القائمة على حق المواطنين في انتخاب من يحكمهم، على قاعدة الغالبية، ينبغي أن تكون الفلسفة الحاكمة للرؤية السياسية، وهذا يجسد جوهر الشورى في المفهوم الإسلامي.

- إن الممارسة الديمقراطية الرشيدة أدعى لنزع فتيل التوترات وحقن دماء المجتمعات رضوخاً لما تقرره الآليات الديمقراطية، كما أن انتفاءها يفاقم الصدمات وما يقع من انزلاقات في بعض المجتمعات لا

يحبس على الديمقراطية، وعليه فإن أعضاء المنتدى يؤمنون من حيث المبدأ بالتداول السلمي للسلطة، كون اختيار الغالبية هو الفيصل والحكم في تقرير من يحكم.

- يؤمن المنتدى بحاجة المجتمع المدني إلى التربية على مبدأ القانونية في العلاقات داخل المجتمع وبين المجتمع والدولة. فالدعوة إلى دولة القانون تتطلب احترام مكونات المجتمع المدني للقانون في كل أشكال النشاط المدني. في انتخاب هيئاته القيادية، واحترام مبدأ الانتخاب الديمقراطي النزيه، والشفافية في الانتخاب واتخاذ القرارات الديمقراطية. واحترام مبدأ التناوب والتداول على السلطة داخل المنظمات والجمعيات، واحترام المدة القانونية لولاية الهيئات القيادية داخل مؤسساته. والشفافية في التصرف في الأموال.

- يحض المنتدى على نشر وتنمية الوعي بالسلمية في العمل السياسي ونبذ العنف وتجريم استخدامه في المنافسة على السلطة بالقدر الذي يجعله خياراً شعبياً قادراً على إفشال كل محاولات جر المجتمعات نحو العنف أو إيقاعها في شراك الإرهاب الذي يقضي على كل أشواقها التحررية، ويبقيها رهن الاستبداد.

- وفي ذات الوقت يرى المنتدى ضرورة العمل على إبعاد القوى العسكرية عن ساحة العمل السياسي وتحديد دور الجيوش في حماية البلدان وضمان حق الشعوب في حكم نفسها بإرادتها واختياراتها الحرة.

- يدعو المنتدى إلى الاهتمام بتجارب الانتقال الديمقراطي في العالم ودراستها والاستفادة منها في تخصيص مختلف البيئات وتهيئة المناخات والظروف المناسبة للانتقال الديمقراطي الناجح، وخصوصاً التجربة التركية والتونسية والماليزية وتجارب الدول الأفريقية و في أمريكا الوسطى والجنوبية وجنوب شرق آسيا.

- يرى المنتدى أن تجربة الربيع العربي واحدة من أهم تجليات أشواق الشعوب العربية للحرية باعتبارها التجربة التي كشفت المقدار الكبير للحاجة إلى الانتقال الديمقراطي على أسس سلمية وميزان قوة مناسب وعبر آليات صحيحة إذ أنه ليس ثمة خيار لمواجهة الاستبداد إلا بالاتجاه نحو الديمقراطية التي ظلت محل رفض الحكومات المتمسكة بالسلطة على حساب مصلحة الأوطان والشعوب، وعدم اهتمام النخب التي تواطأت بشكل أو بآخر على تأجيل وإعاقة هذا الاستحقاق.

- يدعو أعضاء المنتدى إلى العمل على تحويل الانتقال السلمي الديمقراطي للسلطة إلى وعي عام وثقافة مجتمعية وقناعات راسخة في أوساط الجماهير بعد أن ظلت لسنوات طويلة حبيسة النقاشات النخبوية.

- يوصي المنتدى بالعمل على التواصل مع التيارات والقوى السياسية كافة من أجل تسوية الصراعات الماضية وتحقيق العدالة الانتقالية بما يجبر الضرر ويعوض الضحايا الذين تعرضوا خلال فترات الاستبداد للتكيد والاستبعاد السياسي.

- يؤكد المؤتمر على ضرورة إنجاز برنامج للمصالحة الشاملة الوطنية والإقليمية والدولية، وتحقيق مصالحة تاريخية بين مكونات العمل السياسي داخل الأقطار بمختلف اتجاهاتهم الفكرية، والوصول إلى التوافق الذي يقود إلى تعزيز مسيرة الانتقال الديمقراطي ويجعلها الخيار الوحيد للجميع، وبالقدر الذي يؤدي إلى تقوية الموقف الداخلي للأوطان بما يمكنه من إنجاز شراكة حضارية على المستوى الخارجي وتحريير إرادته من حالة الاستلاب والتبعية.

- يحث المؤتمر على أهمية دعم المجتمع المدني وتمكين المنظمات والجمعيات العاملة في هذا المجال من تأهيل ومساندة الشعوب في الوصول إلى تمثل قيم الديمقراطية والدفاع عنها والمساهمة في الرقابة على إنجاز انتقال ديمقراطي آمن في أقطارها.

- يؤكد المؤتمر على ضرورة إشراك الشباب والعنصر النسوي في الشأن العام وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في الانتقال الديمقراطي والتحوليات والخيارات السياسية في مختلف البلدان.

- يؤكد المنتدى على إعطاء الأولوية للجوانب التنموية والاقتصادية والإصلاحات السياسية، والتخفف من الأيديولوجية في التنافس السياسي قدر الإمكان والاهتمام أكثر بالإجابة على أسئلة الجماهير وتحقيق مطالبهم وتقديم الخدمات لهم أثناء الانتقال الديمقراطي، وفي برامج وسياسات الحركات والأحزاب وتكثيف العمل على تعزيز النهوض الاقتصادي كشرط للاستقرار السياسي.

- يؤكد المنتدى على أهمية النقاشات العلمية الواسعة في المؤسسات التعليمية والأكاديمية والبحثية تستهدف استنبات نظرية سياسية تتجاوز الموروث الاستبدادي وتصحح المفاهيم القديمة التي أجابت عن أسئلة عصرها، وتعيد الاعتبار للقيم الإسلامية الداعمة لحرية وكرامة الإنسان والمؤسسة للعدالة والحكم الرشيد.

- ويرى القائمون على المنتدى، أن الانتقال الديمقراطي الناجح، هو الذي يوصل إلى انتقال السلطة، وتداولها سلمياً، بين مختلف فئات المجتمع الحزبية والسياسية، وبدون إراقة دماء، ولا انقلابات عسكرية، ولا تدخل للقوى العسكرية والأمنية في الحكم. وفي إطار من التعددية والشفافية والنزاهة وقبول الآخر. وعليه فإن المنتدى يدعو إلى ما يأتي:

**أولاً: المؤسسات السياسية الرسمية:**

- مراجعة نظم الحكم والتخلي عن الحكم الدكتاتوري والاستبدادي والتحول نحو الحكم الديمقراطي القائم على الانتخاب.

- تبني فكرة الانتقال الديمقراطي والسلمي للسلطة، واحترام رأي الغالبية.

- تعزيز الثقة بالشعوب والنخب الاجتماعية والفكرية والثقافية والسياسة، ومؤسسات المجتمع المدني، والعمل على بناء جسور الثقة مع المجتمعات.

- إشراك النخب المجتمعية والسياسية والفكرية، في الحوار حول سبل الإنتقال الديمقراطي السلمي.
- إدخال الفكر والديمقراطي والثقافة الديمقراطية في المناهج التعليمية المدرسية والجامعية.

### ثانياً: العلماء والدعاة:

- ضرورة الانتهاء من الخلاف الشرعي حول الديمقراطية وتبنيها نظاماً للحكم يتلاءم ويتواءم مع الشورى من حيث الغايات وجوهر الفكرة.
- دعوة الأنظمة السياسية للتخلي عن الظلم والدكتاتورية، وعدم قمع الشعوب، والعودة عن مواجهة الربيع العربي
- مراجعة الخطاب الفكري والدعوي بما يؤكد أهمية الديمقراطية، والانتقال الديمقراطي السلمي للسلطة، والانتصار للشعوب في مواجهة قمع السلطة، والدولة العميقة.
- عقد الدراسات الشرعية السياسية المتعلقة بالعملية الديمقراطية والانتقال الديمقراطي السلمي والتأصيل الشرعي لذلك

### ثالثاً: النخب الفكرية والسياسية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

- تأهيل المجتمع المدني بما يمكنه من الإسهام في القيام بدوره في عملية الانتقال الديمقراطي، إذ لا يمكن لفصيل أو تنظيم أن يحقق هذا الانتقال ما لم يسنده مجتمع مدني فعال ومفيد، كما يؤكد على ضرورة تجسير العلاقة مع النخب وردم الهوة بينها وبين الكيانات السياسية الفاعلة في قلب المجتمع وتجاوز التقاطعات الفكرية.
- يوجه المنتدى الأحزاب والحركات السياسية إلى ضرورة احترام قواعد العمل السياسي في ممارستها الداخلية وفي مشاركتها في الشأن العام، حاكمة أو معارضة، كما يؤكد على ضرورة تجسيد الممارسة الديمقراطية في الأطر الداخلية للكيانات السياسية وتحقيق التداول في مواقعها القيادية، وكسر احتكار القرار داخلها بما يؤدي إلى إشراك كل المنتميين لها في صناعة التوجهات السياسية
- العمل على تعميم ونشر ثقافة الانتقال الديمقراطي في بنى الأحزاب والحركات السياسية وثقافتها الداخلية.
- الحرص على التعاون مع الجهات المتجاوبة في مواقع السلطة باتجاه استعادة الحكم الديمقراطي، والعودة إلى نتائج الربيع العربي، وتعزيزها، والوقوف في وجه الظلم والاستبداد.
- اعتبار ما يجري من انقلاب على الربيع العربي، حدثاً غير نهائي، وقابل للتغيير في ضوء واقع الأمة، وحسب فهمنا لسنن التداول التاريخي والزمني.

#### رابعاً: الحركات الإسلامية:

- ضرورة مراجعة الحركات الإسلامية لمشروعها السياسي والفكري والتنظيمي مراجعة شاملة لكل الجوانب والمجالات.
- إعلان تبني الديمقراطية منهجاً في الحكم يجسد الشورى روحاً ونصاً، وإعلان القبول بالآخر، والتزام الانتقال الديمقراطي للحكم، والتداول السلمي للسلطة. والتأكيد على عدم استثمار الديمقراطية، والانتقال الديمقراطي، سلماً للوصول إلى السلطة، ثم التخلي عن ذلك
- تبني الانتقال الديمقراطي للقيادة داخل الحركات الإسلامية والعمل على تحديد عدد دورات القيادة، في النظم الأساسية للحركات.
- تقييم تجارب الحكم للحركات الإسلامية بما فيها مدى الإلتزام بالديمقراطية والانتقال الديمقراطي للسلطة. وتعديل السلبيات والمؤاخذات، والعمل على تلافيتها في المستقبل.
- مراجعة مواقف الحركات الإسلامية من التعايش مع الآخرين، وغير المسلمين على وجه الخصوص، وتبني الفكر القائم على ذلك، كونه أحد أهم المقدمات، للقبول بالانتقال الديمقراطي للسلطة.

#### خامساً: الشعوب العربية والإسلامية:

- ضرورة التمسك بالديمقراطية والحكم الديمقراطي والانتقال الديمقراطي خياراً للشعوب، تسعى لتحقيقه مهما ارتفعت الأثمان، واعتماد رد الشعب التركي على الانقلابيين نموذجاً يحتذى في هذا الباب.
- اليقين بأن الكلمة النهائية للشعوب، مهما طغى وتجبر الظالمون، وأن لا يدفعها ما يجري إلى تنكب الطريق والتخلي عن الحلم الديمقراطي، وإنما التمسك بحقوقها وعدم اليأس من تحقيق نتائج الربيع العربي.
- التمسك بالحرية الفكرية والحرية السياسية، ومنها التأكيد على حقها في اختيار الحاكم ومراقبته ومحاسبته.
- ضرورة الإفادة من التجربتين التركية والماليزية، بما يتلاءم مع ظرف كل بلد ومجتمع، باتجاه تعزيز دور المجتمع المدني، وترسيخ الفعل الديمقراطي والانتخابي، وحق الاختيار، كما جرى في الانتخابات التركية والماليزية الأخيرة.